التمييز

(ص) : التّمييزُ هو نكرة بمعنى « مِنْ » رافعٌ لإبهام جملة ، أو مفردٍ عدداً ، أو مُبْهِمُ مِقْدارٍ [1] ، أو مماثلةٍ ، أو مغايرةٍ ، أو تعجّبٍ [٢٥٠] بالنّص على جنس المراد بعد تمامٍ بإضافة أو تنوين ، أوْ نون . ومنع الكوفيّة التّمييز بمثل وغير ، وأبو ذرّ بـ « ما » في نِعْم ، والأعلم [2] عن التعجب [3] .

(ش) : التمييز ، ويقال له : المميِّز ، والتبيين ، والمبيّن ، والتفسير ، والمفسّر : نكرة فيه معنى : « مِنْ » الجنسيّة ، رافعٌ لإبهام جملةٍ نحو : تصبّب زيدٌ عَرَقاً أو مفردٍ عدداً [4] نحو : أحدَ عَشرَ رَجُلاً ، أو مبهم [5] مِقْدارٍ كَيْل ، أو وزْن ، أو مِسَاحةٍ .

أو شبهها : كمثقال ذرّةً ، وذَنوبِ ماءً ، ونِحْيِ سَمْناً .

أو مماثلة نحو : « مثل أُحُد ذَهَباً » .

أو مغايرة نحو : لنا غيرها شاءً .

أو تعجّب نحو : وَيْحهُ رَجُلاً ، وما أنْتِ جارةً ، ويا حُسْنها ليلةً ، ونَاهِيكَ رَجُلاً .

---

(١) ط : « أو مفرداً عدد ، ومفهم مقدار » .

(٢) ب : « والأعلى » تحريف . وانظر الشرح .

(٣) ط فقط : « من التعجب » بوضع « من » مكان : « عن » .

(٤) ط : « أو مفرداً عدد » .

(٥) ب ، ط : « أو مفهم » بالفاء ، وقد اعتمدت على نسخة أ لسياق الأسلوب .

وقولي : بالنّص على جنس المراد يتعلّق بقولي : رافعٌ لإبهام .

والحال والتمييز مشتركان في سائر القيود إلاّ في كونه بمعنى « منْ » .

وإنما يأتي التّمييز بعد تمام بإضافة نحو : « مِلْءُ الأرضِ ذَهَباً [١] » ، « أو عَدْلُ ذلك صياماً » [٢] . أو تنوين ظاهر : كرطْلٍ زَيْتاً ، أو مقدّر [٣] كخمسة عشر . أو نون تثنية : كمَنَوَيْنِ سَمْناً . أو نون جمع نحو : « بالاخْسَرين أعْمالاً » [٤] أو شبه الجَمْع نحو : ثلاثينَ لَيْلةً .

وشملت النكرة [٥] كل نكرة .

وقد اختلف في نكرات منها : مِثْل ، فمنع الكوفيون التّمييز بها لإبهامها ، فلا يبيّن بها . وأجازه سيبويه ، فيقول : لي عشرون مِثْلَه . وحكى [٦] : لي ملءُ الدار أمْثالَهُ [٧] .

ومنها : « غير » فمنع الفراء التّمييز بها ، لأنها أشدّ إبْهاماً . وأجازه يونس وسيبويه ، لأنه لا يخلو من فائدة ، إذ أفاد أنّ عنده ما ليس بمماثل لهذا . وهذا المقدار فيه [٨] تخصيص .

ومنها « ما » في باب نعم . وأجاز الفارسيّ : أن تكون نكرة تامّة بمعنى شيء ،

---

(١) سورة آل عمران ٩١ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ ، وفي النسخ الثلاث : « وعدل » بالواو .

(٣) ط فقط : « أو مقدار » :

(٤) سورة الكهف ١٠٣ .

(٥) « وشملت النكرة » سقطت من أ :

(٦) ط : « وحكي » ساقطة .

(٧) ط فقط : « مثالك » .

(٨) ط : « منه » مكان : « فيه » :

وتنتصبُ تمييزاً ، وتبعه الزّمخشري ، ومنع ذلك قوم منهم أبو ذَرّ مصعب بن أبي بكر الخِشْني [١] . وذهب الأعلم فيما تقدم أنّه منصوب عن التعجّب : إلى أنّه مما انْتُصِب عن تمام الكلام .

[ناصب التمييز وجارّه]

(ص) : وناصبه مميّزه تشبيهاً « بأفعل مِنْ » أو باسم الفاعل قولان : وتجرّه الإضافة إن حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره إلا مضاف يغني عنه التّمييز [٢] . وتجب إضافة مُفْهِم مِقْدارٍ إنْ كان في الثاني معنى اللام ، أو جزء . ويختار في نحو : جُبّة خزّ . ويجوز نصبه تمييزاً ، وحالاً ، وإظهار « من » مع كل تمييز إلا « أفعل » والعدد ، ونِعْمَ ، ومنقول فاعل ، ومفعول . وهي تبعيض . وقيل زائدة . وإن كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للفراء .

(ش) : تمييز المفرد ينصبه مميّزه كعشرين ميلاً ، وعشرين درهماً [٣] ، ورطل وقفيز وذراع في : رطل زيتاً ، وقفيز بُرّاً ، وذراع ثوباً . وجاز لمثل هذه أن تعمل ، وإن كانت جامدة ، لأن عملها على طريق التّشبيه .

واختلف البصريّون في الذي شبهت به ، فقيل باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها ، وقيل : « بأفعل مِن » في طلبها اسماً بعدها على طريق التّبيين ملتزماً فيه التّنكير . قال أبو حيّان : وهو أقوى ، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلاّ معتمداً . ويعمل في النكرة وغيرها .

---

(١) سبق ذكره ١ : ٢٥٩ . وفي ط « الجشني » بالجيم المعجمة تحريف .

(٢) أ ، ب يغني عنه « التنوين » صوابه في ط . وانظر الشرح .

(٣) ب ، ط : « كعشرين مثلاً في عشرين درهماً » . وفي أ : « كعشرين ميلاً ، وعشرين درهماً » وهي العبارة المختارة .

ويجرّ التمييز : بإضافة ما قبله إليه إن حذف التنوين أو النّون نحو : رطلُ زيتٍ ، وأردبُّ شعيرٍ ، ومنوا سَمْنٍ .

ولا يحذف شيء غير التّنوين أو النّون إلاّ مضاف إليه صالح لقيام التّمييز مقامه نحو : زيد أشجعُ النّاس رجلا فيقال : أشجعُ رجلٍ . فان لم يصلح لذلك نحو : لله درّه رجلاً ، وَوَيْحَهُ رجلاً [1] لم يجز الحذف ، فلا يقال : لله [2] درّ رجلٍ ، ولا ويح رَجُلٍ .

والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلاّ إضافتها نحو : عندي مَنَوا سَمْنٍ وقفيزُ بُرٍّ ، وذراعُ ثَوْبٍ . يريد الرّطلين اللّذَيْنِ [3] يُوزَنُ بهما السّمْن ، والمِكْيال الذي يكال به البُرّ ، والآلة التي يذرع بها الثّوب . وإضافة هذا النوع على معنى « اللام » لا على معنى « مِنْ » .

وكذا تجب الإضافة فيما مُيِّز بجزء منه نحو : غُصْنُ رَيْحَانٍ ، وثمرةُ نخلةٍ ، وحَبُّ رُمّانٍ ، وسعفِ مُقْلٍ [4] . هذا إن لم تتغير تسميته بالتبعيض ، بأن بقي على اسمه الأول ، فإن تغيّرت كجُبّة خَزّ ، وخاتم فِضّة ، وسوار ذَهَبٍ ، فإنها أسْمَاءٌ حادِثَة [5] بعد التّبْعِيض ، والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها فلك في هذا النوع الجرّ بالإضافة ، والنّصب على التّمييز أو الحال . والإضافة أرْجَحُ ، لأنّ الحال يُحْوِجُ إلى التأويل بمشتقّ كما تقدم ، والتمييز باب ضعيفٌ ،

---

(١) « لله درّه ، وويحه رجلاً » سقط من أ .

(٢) « لله » سقطت من أ .

(٣) أ : « الرطلين الذي » تحريف .

(٤) أ : « بقل » بالباء . و « المُقْل » : ثمر شجر الدّوْم .

(٥) أ : « جارية » مكان : « حادثة » تحريف .

لكونه في خامس رتبة من الفعل، لأن النصب فيه على التشبيه بـ « أفعل مِنْ » ، و « أفعل من » مشبّه بالصفة المُشَبّهة ، وهي مُشَبّهةٌ باسم الفاعل ، وهو بالفعل ، فلا يحسن إلاّ عند تعذّر الإضافة .

وإذا كان المقدار مخلطاً من جِنْسَيْن ، فقال الفرّاء : لا يجوز عطف أحدهما على الآخر [٢٥١] بل تقول : عندي رِطْلٌ سَمْناً عَسَلاً ، إذا أردت أنّ عندك من السّمن والعسل مقدار رطل ، لأن تفسير الرطل ليس للسّمن وحده ، ولا للعسل وحده ، وإنما هو مجموعهما ، فجعل سمناً عسلاً اسماً للمجموع على حدّ قولهم : هذا حُلْوٌ حامضٌ .

وذهب غيره : إلى أن العطف بالواو ، لأن [١] الواو الجامعة تُصَيِّرُ ما قبلها وما بعدها بمنزلةِ شيء واحد ، ألا ترى أنك تقول : هذان زيد وعمرو ، فصيّرت الواوُ الجامعةُ زيداً وعمراً خبراً عن « هذان » ، ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبراً ، ولا عمرو على انفراده ، وكذلك : زيد وعمرو قائمان .

وقال بعض المغاربة : الأمران سائغان : العطفُ وتَرْكُهُ .

[إظهار « من » مع التمييز]

ويجوز إظهار « مِنْ [٢] » مع كُلّ تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره ، نحو : « مِلْءُ الأرْضِ مِنْ ذَهَبٍ » وأردبّ من قَمْح ، ولي أمثالُها مِنْ إبل ، وغَيْرُها مِنْ شاءٍ ، وَوَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ ، ولله دَرُّه مِنْ فارسٍ ، وحَسْبُكَ مِنْ رجُلٍ ، و « ما أنْتِ من جارةٍ » قال :

٩٧٢ — • يا سيداً ما أنْتَ مِنْ سَيِّدٍ [٣] •

---

(١) « لأن » سقطت من أ .

(٢) « من » سقطت من أ .

(٣) سبق ذكره رقم : ٦٧٣ .

وقال :

٩٧٣ – • فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ [١] •

وَيُسْتَثْنَى العدَدُ فلا يقال : عِشْرُونَ مِنْ دِرْهمٍ ، ما لم يخرج عن التّمييز بالتّعريف نحو : عِشْرُون مِنَ الدَّراهِم .

وَأَفْعَلُ التّفْضيل فلا يقال في : زيدٌ أكثرُ مالاً : مِنْ مالٍ .

وَنِعْمَ ، فلا يقال في نِعْمَ رجلٌ [٢] : زيدٌ منْ رَجُلٍ .

والمنقول عن فاعل ومفعولٍ ، وهما من تمييز الجملة ، فلا يقال : طاب زيد من نفسٍ ، ولا فَجّرْتُ الأرْضَ من عيون .

و « من » المذكورة فيها قولان : أحدهما أنها للتّبعيض ، وصَحّحهُ ابن عصفور . والثّاني : أنها زائدة . قال في « الارتشاف » : ويؤيّده العطفُ على موضعها نَصْباً [٣] في قوله :

٩٧٤ – طافَتْ أُمامةُ بالرُّكْبانِ آونـةً يا حُسْنَهُ من قَوامٍما ومُنْتَقَبَا [٤]

[تمييز الجملة]

(ص) مسألة : مميِّز الجملة ، ناصبة ما فيها من فعْل وشِبْهه .

وقال ابن عصفور : هي ويكون منقولاً من فاعل ، ومبتدأ ومفعول . وأنكره الشّلَوْبين ، والأبّذيّ [٥] وابن أبي الرّبيع .

---

(١) قطعة من معلّقة امرىء القيس في وصف الليل ، وتمام البيت :

. . . . . كأن بِنومه بكل مُغار الفتْل شُدَّتْ بيذبُلِ

(٢) كلمتا : « في » ، « ورجل » سقطتا من ط . وكلمة « في » فقط سقطت من ب . صوابه في أ .

(٣) ط : « نصّاً » مكان : « نصباً » تحريف .

(٤) من قصيدة للحطيئة يمدح بها بغيضاً ، ويهجو الزّبرقان بن بدر . انظر ديوان الحطيئة ١١ وفي ط : « قوام ومنتقبا » بإسقاط « ما » تحريف .

(٥) في ط : « الأبدي » بالدال تحريف وقد سبق ذكره ٣ : ٢٦٠ .

ومشبّهاً به . وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقةً [١] أو مجازاً ، ومنه نحو : حَسْبُكَ به فارِساً ، ولله دَرُّهُ رجلاً ، « وكَفى باللهِ شَهيداً [٢] » .

فإن صح أن يخبر به عما قبله فله أو لِمُلابسه المُقَدّر ، وإن دلّ على هيئة ، وعُنِي به الأوّل جاز كونه حالاً وإظْهار « مِنْ » .

(ش) : تَمْيِيزُ الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام ، فتارةً يكون منقولاً من فاعل نحو : طاب زيدٌ نفساً . « واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْباً [٣] » . والأصل : طابت نفسُ زيدٍ ، واشتعل شَيْبُ الرأسِ .

وتارة من المبتدأ نحو : « أنا أكثرُ منك مالاً [٤] » . والأصل : مالي أكثرُ من مَالِكَ .

وتارة من المفعول نحو : « وفجّرنا الأرضَ عيوناً [٥] » . والأصل : فَجّرْنا عُيونَ الأرض . هذا مذهب المتأخرين . وبه قال ابن عصفور وابن مالك . وقال الأبذي [٦] : هذا القسم لم يذكره النّحويّون وإنما الثّابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسمّ فاعله . وقال الشّلوبين : « عيوناً » في الآية نصب على الحال المقدّرة لا التّمييز ، ولم يثبت كونُ التّمييز منقولاً من المفعول ، فينبغي ألاّ يقال به . وقال ابن أبي الرّبيع : « عُيوناً » نصب على البدل من الأرْض ، وحذف الضمير ، أي : عيونها ، أو عَلَى إسْقاط حَرْف الجرّ ، أي : بعيون .

وتارة يكون [٧] مشَبّهاً بالمنقول نحو : امتلأ الإناءُ ماءً ، ونِعْمَ زيدٌ رَجُلاً .

---

(١) « حقيقة » سقطت من ط .
(٢) سورة النّساء ٧٩ .
(٣) سورة مريم ٤ .
(٤) سورة الكهف ٣٤ .
(٥) سورة القمر ١٢ .
(٦) ط : « الأبدي » بالدال ، تحريف .
(٧) « يكون » سقطت من أ .

ووجْهُ الشّبه أنّ « امتلأ » مطاوع : « ملأَ » ، فكأنك قلت : ملأ الماءُ [١] الإناء ، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً . والأصل : نعم الرّجلُ ، ثم أُضْمِرَ وصار بعد أن كان فاعلا تمييزاً .

والتّمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعنى ، إمّا حقيقةً أو مجازاً .

ومِنْ تمييز الجُمْلةِ فيما نقله أبو حيان عن النحويّين منكراً على ابن مالك حيث جعلَه من تمييز المفرد [٢] قَوْلُهُم : حَسْبُك به فارِساً ، وقهِ درّه رجلاً . ومنه عند ابن مالك وغيره : « وكَفَى باللهِ شَهيداً [٣] » .

وفي ناصب تمييز الجملة قولان : أصحهما ما فيها مِنْ فِعْلٍ وشبهه لوجود ما أَصْلُ العَمَلِ لهُ ، وعليه سيبويه والمازنيّ ، والمبرّد ، والزّجّاج ، والفارسيّ .

وصحّح ابن عصفور أنّ العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها ، لا الفعل ، ولا الاسم الذي جرى مجراه ، كما أنّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انْتُصِب [٤] عن تمامه .

ومتى صح الإخبار بالتّمييز عما قبله نحو : كَرُم زيدٌ أباً ، فإنه يصحّ أن يقع أب خبراً لزيد ، فتقول : زيد أبٌ ، فلك فيه وجهان : عوده إليه بأن يكون هو الأب ، أي ما أكرمه من أبٍ ، وعلى هذا لا يكون منقولاً عن الفاعل .

ويجوز دخول « مِنْ » عليه ، وعوده إلى مُلابِسِه المُقَدَّر بأن يكون الأب أبا زيدٍ ، لا زيداً نفسه ، أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولاً من الفاعل ، ولا يجوز دخول « مِنْ » [٥] عليه .

---

(١) « الماء » سقطت من أ ، ب .

(٢) أ : « جعله تمييزاً من المفرد » .

(٣) سورة النساء ٧٩ .

(٤) ط فقط : « من » مكان : « عن » .

(٥) « من » سقطت من أ .

وإنْ دَلّ [1] [٢٥٢] التمييز على هيئة ، وعُني به الأول نحو : كرم زيدٌ ضَيْفاً ، إذا أريد أنّ زيداً هو الضّيف جاز أن يكون ضَيْفاً منصوباً على الحال لدَلالته على هيئةٍ ، وعلى التّمييز لصلاحية « مِنْ » ويجوز حينئذ إظهار « مِنْ » مَعَهُ ، وهو الأجود رَفْعاً لتوهُّم الحاليّة نحو : كرمُ زيدٌ من ضيفٍ ، فإن لم يُعْنَ به الأول على قَصْد : كَرُمَ ضَيْفُ زيدٍ تعيّن النصبُ تمييزاً وامتنعت الحاليّة ، ولم يجز دخول « مِنْ » عليه ، لأنّه فاعِلٌ في الأصل .

[مطابقة تمييز الجملة ما قبلـه]

(ص) : ويطابق ما قبله اتّحد معنىً أم لا ؟ ما لم يلزم إفرادُهُ ، لإفْراد معناه ، أو كان مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه ، ويلزم الجمع بعد مفرد مباين لا يفيد معناه .

(ش) : يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الإفراد وفرعَيْه [2] إنْ اتّحدا معنىً نحو : كرم زيدٌ رجُلاً وكرم الزيدانِ رَجُلَيْن ، وكرم الزَّيدونَ رجالاً . وكذا إن لم يتّحدا من حيث المعنى نحو : حسن الزيدون وجوهاً إلا أن يلزم إفراد التمييزَ لإفراد معناه نحو : كرم الزيدون أصلاً إذا كان أصلهم واحداً ، و « أصل » لم يتّحد من حيث المعنى بالزيدين إلا أنه لإفراد مدلوله يلزم إفراده ، لأن الجمع يُوهِمُ اخْتِلافَ أُصُولِهِم .

أو يكون التّمييز مصدراً لم يُقْصَدْ اختلاف أنواعه نحو : زكي الزيدون سَعْياً ، فإن قُصِدَ اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محالّه جاء التمييزُ جَمْعاً نحو : « بالأخْسَرِينَ أعْمالاً » [3] لأن أعمالَهم مختلفةٌ المحالّ ، هذا خسر بكذا ، وهذا خسر بكذا ، وكقولك : تخالف الناسُ أو تفاوتُوا أذهاناً .

---

(١) في أ : « وإن كان » مكان : « وإنْ دلّ » تحريف .

(٢) ط : « وفرعيته » تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) سورة الكهف ١٠٣ .

ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مباينٍ إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو : نظفُ زيدٌ ثياباً ، إذ لو قيل : ثوباً لتوهّم أنّ له ثوباً واحداً نظيفاً [١] .

[توسط التمييز]

(ص) : ويجوز توسيطُهُ بين متصرّف وفاقاً ، لا تقديمه اختياراً . وجوّزه قوم على فعل متصرّف غير « كفى » والفراء على اسم شبّه به الأوّل .

(ش) : يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو : طاب نفساً زيدٌ . قال أبو حيّان : وقياسُهُ جوازُ توسطِه مع الوَصْف نحو : طيب نفساً زيدٌ : قال : وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو : فجّرْتُ عيوناً الأرْضَ .

وأمّا تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزْماً ، بناءً على أنّ الناصب له ليس هو الفعل ، وإنما هو الجملة بأسرها . والقائلون بأنّ الناصِبَ له : ما فيها من فِعْلٍ وشبهه اختلفوا ، فمنع سيبويه والأكثرون من البصريّين والكوفيّين والمغاربةَ تقديمَهُ ، فلا يقال : نفساً طاب زيدٌ ، كما يمتنع التّقديم في تمييز المفرد ، وما ورد من ذلك فضرورةٌ .

وجوّزه الكسائي ، والمبرّد ، والمازنيّ ، والجَرْمي وطائفةٌ ، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرّفاً لوروده قال :

٩٧٥ - • وما كان نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ [٢] •

وقياساً على سائر الفضلات .

---

(١) في النسخ الثلاث : « نظيف » بالرفع .

(٢) لأعشى همدان . وصدره :

• أتَهْجُرُ لَيْلَى للفِراقِ حبِيبَها •

وانظر شرح شواهد الأعلم . هامش سيبويه ١ : ١٠٨ وابن يعيش ٢ : ٧٤ .

ويستثنى من المتصرّف كفى ، فلا يقال : شهيداً كفى بالله بإجماع . ذكره أبو حيّان .

فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع ، فلا يقال : ما رجلاً أحسن زيداً كذا ، ولا رجلاً أحْسِنْ بزيد ، كما يمتنع إذا كان عامله جامداً بإجماع .

نعم ، استثني من محلّ الإجماع في الثاني صورة ، وهو التّمييز بعد اسم شبّه به الأول نحو : زيد القمرُ حسناً ، فإن الفراء جوّز فيه التقديم ، فيقال : زيدٌ حسناً القمرُ .

[تنكير التمييز أو تعريفه]

(ص) : وجوز الكوفيون وابن الطّراوة تعريفه ، وتأول البصريّة ما ورد .

(ش) : البصريّون على اشتراط تنكير التمييز . وذهب الكوفيون وابن الطّراوة : إلى أنه يجوز أن يكون معرفةً كقوله :

٩٧٦ – • وَطِبْتَ النّفْسَ يا قيْسُ عَنْ عَمْرو [1] •

وقوله :

٩٧٧ – • عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ ، والحَرْبُ لم تَقِد [2] •

وقولهم : سَفِهَ زيدٌ نَفْسَهُ ، وألم رأسَهُ ، وبَطِرَت مَعيشَتَها [3] .

والأولّون تأوّلوا ذلك على زيادة اللام ، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به ، أو على إسقاط الجار ، أي في نفسه وفي رأسه ، وفي معيشتها .

[ما افترق فيه الحال والتمييز]

(ص) : ولا يتعدّد ، والجمهور لا يكون مؤكداً ، ويحذف لقرينة أو قصد

(١) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٢٢٣ .

(٢) في الدرر ١ : ٢٠٩ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

(٣) سورة القصص ٥٨ .

الإبهام ، لا المميّز [١] ما لم يوضع غيرُهُ مَوْضِعَهُ .

(ش) : فارقَ التمييزُ الحالَ : في أنه لا يتعدّد بخلافها ، وفي أنه لا يكون مؤكّداً ، والحال تكون مؤكدة كذا [٢٥٣] قاله الجمهور :

وذكر ابن مالك : أنّ التمييز قد يكون مؤكّداً كقوله تعالى : « إنّ عدة الشُّهور عِنْد اللهِ اثْنَا عشَرَ شَهْراً » [٢] .

وأجيب بأن شهراً ، وإن أكّد ما فهم من : « إن عِدّة الشُّهُور » إلاّ أنه بالنسبة إلى عامله ، وهو – اثنا عشر – مبيّن .

ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام ، أو كان في الكلام ما يدُلّ عليه .

ولا يجوز حذف المميز ، لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره موضعه كقولهم : ما رأيت كاليوم رجلاً ، وقد يحذف من غير بدل كقولهم : تالله رجلاً ، أي : تالله ما رأيت كاليوم رجلاً .

[تمييز الأعداد]

(ص) : مسألة : مميّز العدد ، ان كان ما بين عشرة ومائة مفردٌ منصوبٌ . وأجاز الفراء جمْعَهُ . وإضافة عِشْرين [٣] وأخواته لغة ، أو عشرة فما دونها مجموع مضاف إليه إلاّ إن [٤] كان « مائة » . وقد يجمع . وفي اسم الجمع والجنس .

ثالثها : ان استعمل للقِلّة جاز قياساً ، أو مائة فما فوقها فمفردٌ مضافٌ وجمعه معها ضرورةٌ .

---

(١) أ : « إلاّ المميّز » تحريف .

(٢) سورة التوبة ٣٦ . وفي النسخ الثلاث : « اثنى عشر » تحريف .

(٣) أ ، ب : « وإضافة عشرون » تحريف .

(٤) ط فقط : « إلاّ إذا كان » .

وقال الفراء : سائغٌ ، ويجوز جرُّه بِمن ، ونصْبُهُ مع مائة ومائتين ، وألف ضرورة . وأجازه ابن كيسان . ولا يميّز واحدٌ ، واثنانِ دون شذوذ أو ضرورةٍ ، ولا يجمع تمييزِ كثْرةً ، إن أمكن قِلّة غالِباً . ولا يفصل من العدد اختياراً ، وينعت حملاً عليه ، وعلى العَدد ، ويتعيّن الثاني في الجمع السّالم .

ويغني العدد عن تمييزه إضافته لغيره [1] .

(ش) : حوّلت ذكر تمييز الأعداد من باب العدد إلى هنا للمناسبة الظاهرة خصوصاً ، وقد تقدّم في صدر الباب : أن من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد ، فأقول : العدد إن كان واحداً ، أو اثنين لم يَحْتَجْ إلى تمييز استغناءً بالنّص على المفرد والمُثنّى ، فيقال : رجل ورجلان ، لأنه أخصرُ وأجْوَدُ ولا يقال : واحدُ رَجُل ، ولا اثْنَا رَجُلٍ .

وأما قولهم :

شَرِيْتُ قدَحاً واثنيــه وشرَيْتُ اثني مُدَّ البَصْرَةِ [2] فشاذٌ وقوله :

٩٧٨ — • ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثنتا حنظل [3] •

فضرورة .

وإن كان ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ميّز مجموع مجرور بإضافة العدد إليه نحوَ : ثلاثة أثوابٍ ، وثلاثُ لَيالٍ ، وعَشْرَةُ أشْهُرٍ ، وعَشْرُ سِنِين ، ما لم يكن التمييز لفظ « مائة » فيفرد غالباً نحو : ثلاثُ مائةٍ ، وقد يجمع أيضا نحو : ثلاثُ مئِينَ .

---

(١) أ : « إضافته إلى لغيره » بزيادة « إلى » .

(٢) المُدُّ : كيل معروف وهو رطل وثلث عند أهل الحجاز والشافعيّ، ورطلان عند أهل العراق وأبي حنيفة . انظر اللسان (مدد) وفي النسخ الثلاث : « وشربت » بالباء الموحدة . تحريف .

(٣) قيل لسلمى الهذليّة ، أو لِشَمّاء الهذليّة ، أو لجندل بن المُثَنّى وصدره :

• كأن خُصْيَيْــهِ من التّــدَلْــدُل •

من شواهد سيبويه ٢ : ١٧٧ ، ٢٠٢ ، والخزانة ٣ : ٣٦٧ ، والمقتضب ٢ : ١٥٦ ، وابن يعيش ٤ : ١٤٤ .

أما الألف فتجمع البتّةَ نحو : ثلاثةُ آلافٍ .

وهل يجوز إضافته إلى اسم الجمع نحو : ثلاثُ القوم ، أو اسم الجنس نحو : ثلاثُ نَحْل ؟ أقوال :

أحدها : نعم ، ويقاسُ إنْ كان قليلاً ، وعليه الفارسيّ . وصححه صاحب البسيط لشبَهه بالجمع ولوروده ، قال :

٩٧٩ – • ثَلاثَةُ أنْفُسٍ ، وثلاثُ زَوْدٍ [١] •

وقال تعالى : « وكان في المدينة تِسْعَة رَهْطٍ [٢] » .

والثاني : لا ينقاس وعليه الأخفش وابن مالك وغيرهما .

والثالث : التّفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقِلّة [٣] ، فيجوز أو للكثْرة فلا يجوز ، وعليه المازنيّ .

وعلى المنْع طريقه : أن يبيّن بـ « من » ، فيقال : ثلاثةٌ مِنَ القوم ، وأربعة من الطّيْر ، وثلاثٌ مِنَ النّحْل ، وهو في اسم الجنس آكد من اسم الجمع .

وإن كان أحَدَ عَشَر إلى تسعة وتسعين ميّز بمفرد منصوب نحو : أحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً [٤] » . « اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً [٥] » « وواعدْنا مُوسى ثَلاثِينَ لَيْلَةً [٦] » « واختار موسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً » [٧] .

---

(١) للحطيئة . ديوانه ٢٧٠ وعجزه :

• لقد جار الزّمانُ على عِيالي •

سيبويه ٢ : ١٧٥ ، والخزانة ٣ : ٣٠١ .

(٢) سورة النمل ٤٨ .

(٣) أ : « اسم الجنس » مكان : « اسم الجمع » .

(٤) سورة يوسف ٤ .

(٥) سورة البقرة ٦٠ .

(٦) سورة الأعراف ١٤٢ .

(٧) سورة الأعراف ١٥٥ .

ولا يجوز جمعه عند الجمهور . وجوّزه الفراء نحو : عندي أحدَ عشرَ رجالاً ، وقام ثلاثون رجالاً ، وخرّج عليه « اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً [١] » .

قال الكسائي : ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرةً ومعرفةً ، فيقول : عَشْرو دِرْهَم ، وأَرْبَعُو ثَوْبٍ .

وإن كان مائة فما فوقها ميّز بمفرد مجرور بالإضافة نحو : مائة رجلٍ ، ومائتا عام ، وألف إنسان وجمعه مع المائة ضرورةٌ . وجوّزه الفراء في السّعة [٢] ، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي : « ثلاثمائةِ سنين [٣] » بإضافة مائة . ويجوز جرّه بـ « من » ، فيقال : ثلاثُ مائةٍ مِنَ السِّنينَ . ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورةً . قال :

٩٨٠ — • إذا عاش الفتى مائتَيْن عاماً [٤] •

وأجاز ابن كيسان أن يقال في السّعة [٥] ، المائة ديناراً والألف درهماً . وبقي مسائل :

الأولى : لا يجب التمييز مع « ثلاثة » ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالباً . ومن جموع القِلّة جمع التّصْحِيح [٦] ، قال تعالى : « سَبْعَ سَمَواتٍ [٧] »

(١) سورة الأعراف ١٦٠ ، وفي ط : « اثنتا عشرة أسباطاً » تحريف .

(٢) ط : « في السبعة » تحريف . وفي ب : « من السعة » .

(٣) سورة الكهف ٢٥ : وهي قراءة حمزة والكسائي — انظر كتاب السبعة لابن مجاهد ٣٩٠ .

(٤) لربيع بن ضبع الفزاري . وعجزه :

• فقد ذهب اللّذاذةُ والفتاءُ •

سيبويه ١ : ١٠٦ ، ٢٩٣ ، ومجالس ثعلب ١ : ٢٧٥ ، وابن يعيش ٦ : ٢١ ، والخزانة ٣ : ٣٠٦ ، والأشموني ٤ : ٦٧ ، والتصريح ٢ : ٢٧٣ ، واللسان (فتأ) والمعمّرين ٧ .

(٥) ط : « في التسعة » تحريف .

(٦) أ ، ب : « جمع الصحيح » . (٧) سورة البقرة ٢٩ وغيرها .

و « سَبْع بقراتٍ [١] » . « وسَبْع سُنْبُلاتٍ [٢] » و « تِسْع آياتٍ [٣] » . ومن القليل : « سَبع سنابل »[٤]، و « ثلاثة قُروء »[٥]. « وثماني حِجَج »[٦]. فإن لم يمكن جمع القلة بأن [٧] لم يُستعمل تعيّن جمعُ الكثرة نحو : ثلاثةُ رجالٍ .

الثانية : لا يجوز الفصل بين التمييز والعدَد إلا في ضرورة كقوله : [الرجز]

٩٨١ – • في خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمادى لَيلَةً[٨] •

وقوله :

٩٨٢ – • ثلاثون لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا [٩] •

وقوله :

٩٨٣ – • وعِشْرون منها أَصْبعاً مِنْ وَرائِنَا [١٠] •

الثالثة : إذا جيء بنعت مفرد ، أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدَد نحو : عندي عشرون رجلاً صالحاً ، أو صَالِحٌ ، وعشرون رجلاً كراماً أو كِرامٌ . فإن كان جمع سلامة تعيّن الحَمْلُ على العدد نحو : عشرون رجلاً صالحون ، ذكره في « البسيط » .

---

(١) سورة يوسف ٤٣ ، ٤٦ .
(٢) سورة يوسف ٤٣ ، ٤٦ .
(٣) سورة الإسراء ١٠١ وغيرها .
(٤) سورة البقرة ٢٦١ .
(٥) سورة البقرة ٢٢٨ .
(٦) سورة القَصَص ٢٧ .
(٧) ب : « فإن لم يكن » .
(٨) قال صاحب الدرر ١ : ٢١٠ .: لم أعثر على قائله ولا تتمته .
(٩) للعباس بن مرداس . وصدره :

• على أنّني بَعْد ما قد مضى •

سيبويه ١ : ٢٩٢ ، مجالس ثعلب ٢ : ٤٢٤ ، الإنصاف ٣٠٨ ، والخزانة ١ : ٣/٥٧٣ : ١١٩
(١٠) قال صاحب الدرر ١ : ٢١٠ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .

الرّابعة : يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو : خذ عَشَرَتُكَ وعَشَرَيْ زيدٍ ، لأنك لم تضف إلى غير التمييز إلاّ والعدد عند السّامع معلوم الجنس ، فاستغني عن المفسر ، وقد قال الشاعر :

٩٨٤ ـ وما أنْت أم ما رسُوم الدِّيار وسِتوك قد قَـارَبَتْ تَكْمُلُ [١]

[تمييز كم الاستفهامية]

(ص) : مسألة : مميّز « كم » الاستفهامية منصوب . وفي جرّه ثالثها : يجوز إن جُرّتْ ، وهو بـ « من » مقدّرة . وقال الزّجّاج بإضافتها ولا يكون جمعاً خلافاً للكوفيّة مطلقاً ، وللأخفش فيما أريد به الأصناف [٢] . ويجوز فصلُه وحذْفُهُ .

(ش) · ختمت الكلام في التمييز بأنواعٍ منه لم تجر عادتُهم بذكرها في هذا الباب ، كما ذكرت تمييز الأعداد وذلك « كم » الاستفهاميّة والخبرية ، وكأيِّنْ [٣] ، وكذا ، وسيأتي الكلام عن معانيها في مبحث الأدوات .

فمميز « كم » الاستفهاميّة مفردٌ منصوبٌ ، كمميز عشرين وأخواته نحو : كَمْ شخصاً سما ؟

وقال ابن مالك : لما كانت الاستفهاميّة بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العددَ المركّب ، فَأُجْرِيَتْ مجراه بأن جعل مميّزها كمميّزه في النصب والإفراد .

---

(١) للكميت بن زيد ديوان ٢ : ٢٩ وروايته :

وما أنت ويك ورسم الدّيار وسنّك قـد قاربت تكملُ

وانظر الخزانة ١ : ٥٥٨ .

وفي النسخ الثلاث : « قد قربت » ورواية الرّضى : « قد كربت » بالكاف .

(٢) ب : « فيما أريد به الإضافة » تحريف ، وانظر الشرح .

(٣) ط فقط : « وكأي » بدون « نون » .

وأجاز [١] الكوفيون كونهُ جَمْعاً مطلقاً ، كما يجوز ذلك في « كم » الخبريّة نحو : كم غِلماناً لك ؟

ورد بأنه لم يسمع .

وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافا من الغِلْمان . تريد : كم عندك من هذه الأصناف ؟ واختاره بعض المغاربة ، فقال : كم الاستفهاميّة لا تفسّر بالجمع، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص . وأمّا إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع ، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد ، وذلك نحو : كم رجالاً عندك ، تريد : كم جمعاً من الرجال ، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده ، لا عن مبلغ أشخاصهم [٢] .

ويسوغ باسم الجنس نحو : كم بطّاً عندك ؟ تريد : كم صنْفاً من البطّ عندك ؟

وهل [٣] يجوز جرّ تمييز كم الاستفهامية حملاً على الخبريّة ؟ مذاهب [٤] :

أحدها : لا ، والثّاني : نعم ، والثالث : الجواز بشرط أن يدخل على « كم » حرف جر نحو : على كم جِذْع بَيْتُك مَبْنيّ .

ثم الجرّ حينئذ بـ « من » مقدرة ، حذفت تخفيفاً ، وصار الحرف الداخل على « كم » عِوَضاً عنها . هذا مذهب الخليل وسيبويه والفرّاء والجماعة .

وخالف الزجاج ، فقال : إنه باضافة « كم » ، لا بإضمار « مِنْ » .

وردّه أبو الحسن الأبذي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلاّ بعد تقدم حرف

---

(١) « وأجاز » سقطت من أ .

(٢) أ ، ب : « لا عن مبلغ أشخاصه » .

(٣) أ : « وقيل » مكان : « وهل » .

(٤) من قوله : « مذاهب » إلى قوله : « على كم جذع » ... الخ . سقط من أ .

جرّ ، فكونهم لم يتعدّوا هذا دليلٌ لقول الجماعة .

ويجوز فصل تمييز « كم » الاستفهاميّة في الاختيار ، وإن لم يجز في عشرين وإخوته إلاّ اضطراراً .

ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالجر نحو : كم ضربت رجلاً ، وكم أتاك رجلاً ، ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى .

ومما وجّه به جواز الفصل فيها : أنها لما لزمت الصدر ، ونظيرها من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك ، بل يقع صَدْراً وغَيْرَ صَدْر ، جعل هذا القَدْر من التّصرّف فيها عِوَضاً من ذلك التّصرّف الذي سلبته .

ويجوز حذف تمييزها نحو : كم ضربت رجلاً ، على أن رجلاً مفعول ضربت ، والتمييز محذوف . وكم رَجُلٌ جاءك أي كم مرّة أو يوماً ، ورجل مبتدأ ، وما بعده الخبر .

[تمييز كم الخبريّة]

(ص) : والخبريّة مجرورٌ بإضافتها ، وقيل : بـ « من » ، وينصب إن فُصِل ، ودونه لغة ، وجرّه مفعولاً بظرف ضرورة .

وثالثها : يجوز إن كان ناقصاً وبجُملة . ثالثها : يجوز في الشّعر فقط . ويكون جمعاً . وقيل : شاذّ . وقيل على معنى الواحد ، وقيل : إن لم ينصب ، والأصح جواز حذفه . وثالثها : إنْ لَمْ يقدّر مضافاً . ورابعها : يفتح إن لم يقدّر منصوباً ، ومنع نفيه فيهما .

(ش) : تمييز كَمْ الخبريّة مجرورٌ ، ويكون مفرداً وجمعاً . قال :

٩٨٥ – • كم عَمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ [١] •

وقال :

٩٨٦ – • كَمْ مُلوكٍ باد مُلْكُهُمُ [٢] •

والافراد أكثر من الجمع ، وأفصحُ حتى زعم بعضهم أنّ تمييزها بالجمع شاذٌّ ، وعليه العُكْبُرِيّ في شرح (الإيضاح [٣]) . وقيل : [٢٥٥] يكون الجمع على معنى الواحد ، فإذا قلت : كم رجالٍ كأنك قلت : كم جماعةٍ من الرّجال . ثم الجر بإضافتها إليه عند البصريّين .

وقال الكوفيّون : بمِنْ مقدّرةً حذفت ، وأبقى عملها كما في قوله :

٩٨٧ – • رَسْمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ [٤] •

وضعّف بأن إضمار حرف الجرّ ، وإبقاء عمله إنّما يكون في ضرورة أو شذوذ ،

---

(١) للفرزدق يهجو جريراً ، وتمامه :

• فدعاء قد حلبت عليّ عِشاري •

ديوانه ٤٥١ ، سيبويه ١ : ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

• ونعيم سُوقة بادوا •

شرح شواهد المغني للسيوطي ٥١١ .

(٣) في النّسخ الثلاث : « شرح الإفصاح » بالفاء ولعله تحريف صوابه : « شرح الإيضاح » لأن من مصنفات العكبري : « شرح الإيضاح » للفارسيّ ، ولأن الإفصاح بفوائد الإيضاح من مصنفات محمد بن يحيى الخضراوي وقد سبق ذكره ١ : ١٠٩ .

(٤) لجميل بثينة ، ديوانه ١٨٧ وتمامه :

• كِدْتُ أقْضي الحياةَ من جَلَلِهْ •

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٥ ، والخزانة ٤ : ١٩٩ .

فإن فصل نُصِب حَمْلاً على الاستفهاميّة كقوله :

٩٨٨ – • كم نالني مِنْهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ [١] •

وربّما ينصب غير مفصول . روي « كم عمةً لك » البيت – بالنصب .

وذكر بعضهم أنّ النّصْبَ بلا فَصْلٍ لغة تميم ، وذكره سيبويه عن بعض العرب. قال أبو حيّان : وهي لغةٌ قليلةٌ .

وإذا نصب بفصل ، أو بغير فصل جاز كونه أيضاً مفرداً أو جمْعاً كما إذا جُرّ . هذا مذهب الجمهور .

وذهب الأستاذ أبو عليّ ، وابن هشام الخَضْراويّ : إلى أنّها إذا نصب تمييزها التزم فيه الإفراد لأن العرب التزمَتْهُ في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهاميّة ، وكأيّن ، وكذا . وردّ بأن ذلك فيما يجب نصبُه ، لا فيما يجوز نصبُه وجرُّه .

وهل يجوز جره مع الفصل بظرف أو مجرور ؟ مذاهب :

أَصَحُّها : لا ، لِمَا فيه من الفصل بين المتضايِفَيْن ، وذلك ممنوع إلاّ في ضرورة نحو :

٩٨٩ – كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نال العُلَى وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ [٢]

والثاني : نعم ، وعليه الكوفيّون بناء على رأيهم أنّ الجرّ بمِن مضمرة . ويونس

---

(١) للقطاميّ . وعجزه :

• إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحتملُ •

ديوانه ٣٠ ، وسيبويه ١ : ٢٩٥ .

(٢) من قصيدة لأنس بن زنيم يخاطب بها عبد الله بن زياد .

انظر سيبويه ١ : ٢٩٦ ، الخزانة ٣ : ١١٩ .

بناءً على رأيه من جواز الفصل بين المتضايفَيْن في الاختيار بذلك .

والثّالث : الجواز إن كان الظرف أو المجرور ناقصاً نحو : كَمْ بك مأخوذٍ أتاني ، وكم اليوم جائعٍ جاءني ، والمنع إن كان تامّاً .

وردّ بأن العرب لم تفرّق بين الظّرْف التّامّ والنّاقص في الفصل بل تُجْرِيهما مُجْرَى واحداً . فإن كان الفصل بجملة لم يجز الجرّ في كلام ، ولا في شعر عند البصريين ، لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتّةَ .

وجوّزه الكوفيّون فيهما بناءً على أنّ الجرّ بِمنْ لا بالإضافة .

وجوّزه المبرد في الشعر فقط ، وروى قوله :

٩٩٠ – • كَمْ نَالَنِي مِنْهُم فَضْلٌ على عَدَمٍ [1] •

بالجرّ .

ويجوز حذف تمييز كَمْ الخبريّة . ولا يجوز كون المميّز منفيّاً لا في الاستفهامية ، ولا في الخبريّة ، لا يقال : كم لا رجلاً جاءك ، ولا كم لا رَجُلٍ صَحِبْت ، نصّ عليه سيبويه ، وأجاز ذلك بعض النحويّين .

نعم يجوز العطف عليه بالنّفي نحو : كَمْ فَرَسٍ ركبت لا فرساً ولا فَرَسَيْن [2] ، أي كثيراً من الأفراس ركبت لا قليلاً .

[تمييز كأيِّنْ]

(ص) : ومميز كأيّن يجر بِمِنْ غالباً . وقال ابن عصفور لازماً ، ومع فقدها بإضمارها . وقيل : بالإضافة . قال أبو حيّان : ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيفٌ ،

---

(١) سبق ذكره آنفاً رقم ٩٨٨ .

(٢) ا ، ب : « لا فرساً ولا فرسٌ » .

أو ممنوع أقوال ، والأصح الأ يفصل .

(ش) : مميز كأيّن الأكثر جرّه بمِنْ ظاهرةً قال تعالى : « وكَأيِّنْ مِنْ آيةٍ »(١) ، « وكأيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ(٢) » « وكأيِّنْ مِنْ دَابّةٍ »(٣) .

قال أبو حيّان : ويظهر من كلام سيبويه أنّ « مِنْ » هنا لتأكيد البيان فهي زائدة . قال : وقد يقال : إنها تزاد في غير الواجب ، فيقال : إن هذا رُوعِيَ فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب . وينصب قليلاً ، قال الشاعر :

٩٩١ – • وكَائِنْ لنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ ونِعْمَةً(٤) •

وقال :

٩٩٢ – اطْرُدِ اليَأس بالرَّجَا فَكَأيِّنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ(٥)

وزعم ابن عصفور : أن جره بمن لازم(٦) ، وأنه لا ينصب ، قال في المُغْنِي : ويردّه نصّ سيبويه على خلافه .

ويجوز جرّه مع فَقْدِ « مِنْ » .

قال أبو حيّان : إلا أنّه لا يحفظ ، فإن جاء كان على إضمار « مِنْ » وهو مذهب الخليل والكسائي ، ولا يحمل على إضافة كأيِّن ، كما ذهب اليه ابن كَيْسان ، لأنه

---

(١) سورة يوسف ١٠٥ .

(٢) سورة آل عمران ١٤٦ .

(٣) سورة العنكبوت ٦٠ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

• قديماً ولا تدرون ما منٌّ مُنْعِمِ •

شرح شواهد المغني ٥١٣ .

(٥) قائله مجهول . من شواهد : أوضح المسالك رقم ٥٣٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥١٣ وآلماً بمدّ الهمزة على وزن فاعِلاً من : ألِمَ يألم : إذا وجع ، منصوب على التمييز .

(٦) ط : « أن جره غير لازم » تحريف صوابه في ا ، ب ، والمغني ١ : ١٥٩ .

لا يجوز إضافتها إذ المحكيّ لا يضاف ، ولأن في آخرها تنويناً [١] فهو مانع من الإضافة أيضاً . وقد قال سيبويه : إنّ جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرها باضمار « مِنْ » . انتهى .

وقال ابن خَرُوف : يكون في مميّزها النصب ، ويجوز الجرّ بـ « من » وبغير « مِنْ » بفَصْل وبغير فَصْلٍ .

قال أبو حيّان : ومقتضى الاستقراء أن تمييز « كأين » لا يكون جمعاً ، فليست كمثل « كم » الخبريّة في ذلك .

واختلف في جواز حذفه فجوّزه المبرّد ، والأكثرون ، وقال صاحب « البسيط » : إنه ضعيف للزوم « مِنْ » ففيه حذف عامل ومعمول . قال أبو حيّان : ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حُذِف وهو مجرور بمِنْ ، بل حذف وهو منصوب كما حذف مِنْ « كم » الاستفهاميّة ، وهو منصوب :

والأفصح [٢٥٦] اتّصال تمييز « كأين » بها ، وكذا وَقَعَتْ في القرآن . ويجوز الفصل بينهما بالجملة ، وبالظّرْف قال :

٩٩٣ — • وكائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ [٢] •

وقال :

٩٩٤ — • وكائِنْ بالأباطح مِنْ صَديقِ [٣] •

---

(١) ط : « تنويعاً » تحريف .

(٢) لعمرو بن شأس . وعجزه :

• يَجِيءُ أمامَ الألْف يَرْدِي مُقَنَّعاً •

من شواهد سيبويه ١ : ٢٩٧ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٨٩ .

[تمييز كذا]

(ص) : ومميز « كذا » لا يُجَرّ بمن وفاقاً ، ولا بالإضافة ، ولا البدليّة ، ولا يرفع ولا يُجمع خلافاً لزاعميها [١] .

(ش) : مميّز « كذا » لا يكون إلا مفرداً منصوباً قال الشاعر :

٩٩٥ – عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُوساكَ ذَاكِراً
كذا وكذا لُطْفاً به نُسِيَ الْجُهْدُ [٢]

ولا يجوز جرّه بمِنْ اتّفاقاً ، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيّين .

وأجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثَوْبٌ وكذا أثوابٌ قياساً على العدد الصّريح .

ورد بأن المحكيّ لا يضاف ، وبأن في آخرها اسْمَ الإشارة ، واسمُ الإشارة لا يُضافُ . وأجاز بعضهم : كذا دِرْهمٍ بالجرّ على البدل .

وجوّز الكوفيّون الرّفْعَ بعد « كذا » . قال أبو حيّان : وهو خطأ ، لأنه لم يسمع . وجوّزوا الجَمْعَ بعد الثّلاثة إلى العَشَرَة [٢/٢] .

---

(١) ب ، ط : « لزاعمها » .

(٢) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥١٤ .